توحيد التعليم في بلادنا

من توحيد المنهج والمؤسسة إلى توحيد الهدف والغاية

حرص القيادة السياسية على توحيد التعليم جنب اليمن الكثير من الويلات والمصائب

شكل توحيد التعليم في بلادنا انجازاً تاريخياً لا يقل أهمية عن انجاز الوحدة المباركة التي تحققت في ٢٢ مايو ١٩٩٠م فتحقيق الوحدة لم شمل اليمن في بوتقة واحدة وجمع شمل مختلف شرائح اليمن وأزال الفرقة والاختلاف وطريق توحيد التعليم، ازال تشطير المناهج ونشوء أجيال مختلفة فوجد المنهج وجمع الأجيال حول هدف واحد وغاية واحدة وتربية واحدة وفق منهجية تؤدي إلى بناء الوطن لا تمزيقه.

منهجية تجسد الولاء الوطني في أرقى صوره وأشكاله وتحرص على مواكبة العلم والمعرفة أينما كانت وتنشئ جيلاً على منهجية الوسطية والاعتدال بعيداً عن التطرف والتعصب الأعمى الذي لا يؤدي إلى أي حل.

وقرار توحيد التعليم اكتسب أهمية استثنائية كونه أتى في وقت أدركت فيه القيادة السياسية ممثلة بصانع ذلك الانجاز التاريخي فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ادركت أن وجود معاهد ذات تعليم ديني فقط يؤدي إلى تكالب الأعداء على اليمن واعتبارها من الدول التي تنتج الارهاب.

وهو ماكان سيحدث بالفعل لولا القرار الجريء من فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بتوحيد التعليم.

توحيد المناهج

بعد إعلان ميلاد الجمهورية اليمنية في عام ١٩٩٠م كان الوطن أمام نظامين تعليميين مختلفين بل كان هناك أكثر من نظام تعليمي داخل الشطر الواحد من الجمهورية اليمنية فكان لابد من توحيد التعليم وكانت أهم مرتكزات ذلك التوحيد هو توحيد المناهج الدراسية وكانت هذه المهمة هي أولى مهام وزارة التربية والتعليم بعد الوحدة وجاء برنامج الحكومة ليؤكد أهمية توحيد المناهج والمؤسسات التربوية وبدأت أولى الخطوات بتوحيد السلم التعليمي، واصبح التعليم من ١- ٩ يعرف بالتعليم الأساسي يليه ثلاث سنوات للتعليم الثانوي وتم الاتفاق على أن ينفذ توحيد المناهج الدراسية في ثلاث سنوات ٩٠ _ ٩١- ٩٢م يتم فيها توفير الكتاب المدرسي وطباعته محلياً واسندت مهام توحيد واعداد المناهج التعليمية وتطويرها وتقويمها لمركز البحوث والتطوير التربوي وتم تشكيل لجنة عليا لإعداد المناهج من قيادات الوزارة ووكلاء القطاعات ومدير مركز البحوث ومساعده ورئيس دائرة المناهج ومساعده.

إزالة آثار التشطير

رأت تلك اللجنة أن تتم عملية توحيد المناهج في ثلاث مراحل تبدأ المرحلة الاولى بإزالة آثار التشطير ومضامينه من محتوى الكتب الدراسية وتعديل بعض الكتب الدراسية المقررة في المحافظات الجنوبية بما ينسجم والمنجزات الجارية في الساحة مثل كتب الفلسفة والتربية الوطنية وتشمل المرحلة الثانية دراسة الكتب والمناهج والخطط الدراسية في المحافظات الشمالية والجنوبية لدمجها وتوحيدها في ضوء القوانين التي ستصدرها السلطة التشريعية وفي المرحلة الثالثة يتم تطوير المناهج وتحديثها واخراجها بصورة تتماشى مع العصر وتواكبه وتراعي الحاجات المجتمعية والتطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة وغرس المفاهيم الوطنية للأجيال وتوحيد رؤاهم وفكرهم.

معايير تحكم اللجان

وتم الاتفاق على مجموعة من المعايير التي تحكم أعمال اللجان الخاصة بتوحيد المناهج وهي :

- الرجوع إلى القوانين والتشريعات التي قامت على أساسها دولة الوحدة وفي مقدمتها الدستور.
- الاعتماد على مفردات المناهج الحالية وموضوعات الكتب الدراسية ومحاولة التوفيق بينها ودمج عناصرها أو توحيد محتواها وتحسين مستوى تنظيمها واخراجها الفني وضمان مواءمتها لمتطلبات دولة الوحدة وخدمة أهدافها ومقوماتها في اطار مقومات المجتمع.
- مراعاة أسلوب تنظيم المنهج وتوزيع الخطة الدراسية في النظامين السابقين وعدم التعرض لها بالتغيير إلا بموجب التشريعات وبحسب توجيهات الوزارة واللجنة.
- الاعتماد على ملامح وظروف المجتمع اليمني الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والسكانية العامة والرجوع إلى الاحصاءات والمصادر والدراسات الرسمية والموثوق بها.
- الاعتماد والاستفادة من مخرجات عملية التشذيب والتغيرات والتعليمات التي اعدت من قبل المركز والفرع.
- الاستناد إلى المبادئ والمعايير الاكاديمية لكل مادة والمعايير التربوية والفنية لاحداث أي تغيير والرجوع إلى المختصين في الميدان عند الحاجة.
- الرجوع إلى اللجنة العليا للمناهج في كل القضايا التي ترى رئاسة الدائرة والفريق الأساسي انها فوق مستوى مسؤلياتها وضرورة عرضها على اللجنة لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

توحيد أكبر قدر من المواد

وبعد أن تم تشذيب المناهج وطباعتها باسم وشعار الجمهورية اليمنية وتم إزالة مختلف العناصر التشطيرية بدأت مرحلة العمل على توحيد أكبر عدد ممكن من المفردات والكتب الدراسية المقررة في المحافظات الشمالية والجنوبية واعدادها للطباعة وتعميم تدريسها في كافة مدارس الجمهورية خلال عام ٩١- ٩٢م ونظراً لأن هذه المرحلة كانت أولية وتمهيدية تهدف إلى توحيد أكبر قدر ممكن من المواد الدراسية القابلة للتوحيد التي لن يتأثر نسقها وبنيتها العلمية وتسلسلها من جراء عملية التوحيد وبما لا يخل بعملية التعليم وعلى ضوء ذلك صنفت الكتب الدراسية إلى فئات وفقاً لأسلوب تلك المعالجة وهي:

- الفئة الأولى وتضم الكتب التي يجب مباشرة توحيدها فور بدء العمل وتضم التاريخ للصفوف الخامس والسادس أساسي والثاني عشر والتربية الوطنية للصفوف الرابع- السابع- الثامن- التاسع والتربية الإسلامية من أول إلى الحادي عشر.
- الفئة الثانية وتشكل كتب الاجتماعيات والتربية الوطنية والمجتمع والاجتماع والاقتصاد والفلسفة وعلم النفس للصفوف الحادي عشر إلى الثاني عشر وايضاً العاشر التي قد ترى اللجنة ضرورة توحيدها كما تضم الكتب التي ستضخع لعملية التشذيب والتنقيح والغربلة وتشمل كتب اللغة الانجليزية _ الرياضيات- العلوم- اللغة العربية والتربية الإسلامية من الصف الثامن إلى الثاني عشر.

توحيد ١٠٠ كتاب دراسي

وفي تلك المرحلتين الاولى والثانية أي من اغسطس حتى ٩٢م تم توحيد ١٠٠ كتاب دراسي من ١٤٥ كتاباً من المقرر في التعليم العام أي بنسبة ٦٩٪ حيث بلغت نسبة كتب التربية الإسلامية ١٩.٣٪ من مجموع الكتب المقررة في مختلف مراحل التعليم العام بينما بلغت نسبة اللغة العربية ٢٦.٢٪ والمواد الاجتماعية ٢٠٪ والرياضيات ١١٪ والعلوم الطبيعية ١٢.٤٪ واللغة الانجليزية ١١٪.

وكانت كتب التربية الإسلامية التي تم توحيدها تمثل نسبة ٢٨٪ من مجموع الكتب الـ ١٠٠ التي تم توحيدها والمواد الاجتماعية ٢٩٪ واللغة العربية ٣٦٪ والرياضيات ٧٪ من الكتب التي تم توحيدها.

فيما بلغت الكتب الدراسية المتبقية دون توحيد حتى نهاية العام ٩٢م هي ٤٥ كتاباً دراسياً موزعة بحسب المواد اللغة العربي ٤.٤٪ من اجمالي المواد المتبقية والرياضيات ٢٠٪ والعلوم الطبيعية ٤٠٪ واللغة الانجليزية ٣٥.٦٪ من اجمالي الكتب المتبقية.

توحيد ٤٥ كتاباً

والفئة الثالثة ومنها تم استكمال دمج وتوحيد المناهج المتبقية من عملية الدمج التي تمت في المرحلتين الاولى والثانية وكانت كمية تلك الكتب تصل إلى ٤٥ كتاباً فتم دمج القرآن الكريم وعلومه من ١ _ ٦ من التعليم الأساسي والتربية الإسلامية من ٤ _ ٦ والعلوم من ١ _ ٣ والرياضيات سابع والتربية الاجتماعية ٣ _ ٤ والوطنية ٥ _ ٦ وكذا التاريخ والجغرافيا والكيمياء والفيزياء والاحياء لجميع الصفوف الاساسية والقراءة للصف ١٢ والرياضيات للصف ١٢- علمي والفيزياء والكيمياء والاحياء والانجليزي من ١٠ _ ١٢ واستكملت بذلك عملية دمج توحيد مناهج التعليم في منهجح واحد عم على جميع مدارس الجمهورية.

بعد توحيد المناهج بين شطري اليمن أصبحت الحكومة ملزمة بتوحيد التعليم

دمج ميزانية المعاهد في ميزانية التربية

بعد أن أكملت وزارة التربية والتعليم توحيد المناهج التعليمية في شطري اليمن في منهج واحد يتلاءم مع دولة الوحدة وذلك في السنوات الاولى من عمر الوحدة المباركة كان لازماً على الوزارة ان تستكمل اجراءات توحيد التعليم في اليمن بالكامل نظراً لوجود المعاهد العلمية التي تنتشر في كل ارجاء الجمهورية اليمنية وتتركز بشكل كبير في المناطق الشمالية لليمن او في مناطق ما يسمى بمناطق الشمال سابقاً قبل تحقيق الوحدة حيث كانت توجد أكثر من معهد ويوجد أكثر من مدرسة تحفيظ ويعمل فيها مايزيد على ٤٠ ألف معلم ومعلمة واداري وتدرس مناهج لا تشترك مع المناهج التي تدرس في مدارس التربية والتعليم إلا في بعض المواد.

وبعد كل ذلك اتجهت الحكومة إلى تطبيق القانون العام للتربية والتعليم رقم ٤٥ لسنة ١٩٩٢م وترجمة لبرنامج الحكومة اصدر مجلس الوزراء قراراً برقم ٩٣ بتاريخ ٢٠٠١/٥/٨م نص على دمج المعاهد العلمية مالياً وادارياً وفنياً في ميزانية وزارة التربية التعليم ابتداء من شهر يونيو ٢٠٠١م وتشكل في امانة العاصمة والمحافظات لجان من وزارة المالية والخدمة المدنية والتربية والتعليم والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لتولي صرف مرتبات جميع العاملين في التربية ابتداء من شهر يونيو ٢٠٠١م وأن يتولى نائب رئيس الوزراء وزير المالية ووزير الخدمة المدنية ووزير التربية تنفيذ هذا القرار وانهاء الازدواجية المالية والادارية والفنية تطبيقاً للقانون العام للتربية والتعليم رقم ٤٥ لسنة ٩٢م كما نص على أن ينشأ في وزارة التربية والتعليم قطاع انتقالي لمدة عام واحد برئاسة وكيل وزارة معين بقرار جمهوري يتولى تحت اشراف وزير التربية تنفيذ المهام الواردة في المادة ٧٣من القانون العام للتربية برقم ٤٥ لسنة ٩٢م وأن ينفذ هذا القرار بالوسائل الادارية المناسبة.

توحيد قطاع التعليم

كان قرار مجلس الوزراء رقم ٩٣ هو الخطوة الاولى والصحيحة لدمج المعاهد العلمية في مدارس التربية والتعليم وبناءً عليه أتى القرار الجمهوري رقم ٦٠ لسنة ٢٠٠١م والخاص بتوحيد قطاع التعليم حددت مدة هذا القطاع بعام كامل نص على تعيين وكيل لهذا القطاع وبناء على هذا القرار وفي جلسة مجلس الوزراء رقم ١٨ بتاريخ ٢٠٠١/٥/١٥م أصدر المجلس قراره رقم ٩٧ لعام ٢٠٠١م .

إنشاء إدارة عامة لمدارس تحفيظ القرآن الكريم

إن تسمية القطاع الانتقالي لوزارة التربية والتعليم وتحديد هيكلته التنظيمية ويسمى ذلك القطاع بقطاع توحيد التعليم وحدد البناء التنظيمي لذلك القطاع بالادارة العامة التالية دمج التعليم الأساسي- دمج التعليم الثانوي- دمج الهياكل الادارية والمالية والفنية وأن تنشأ وحدة تنظيم جديدة بمستوى إدارة عامة تتبع قطاع التعليم العام تسمى الادارة العامة لمدارس تحفيظ القرآن وعلى أن تحدد بقرار من وزير التربية والتعليم كافة التقسيمات التنظيمية الفرعية المترتبة على ذلك على المستوى المركزي والمحلي.

استكمال الدمج وفق المنهجية المعدة

وبعد أن قامت اللجان الوزارية بصرف المرتبات لموظفي التربية والتعليم في شهر يونيو في كشوفات موحدة ورفقت تقرير إلى مجلس الوزراء جاء قرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٤ لعام ٢٠٠١م في جلسته رقم ٣٢ بتاريخ ٢٠٠١/٨/٢١م والذي وافق فيه مجلس الوزراء على النتائج والتوصيات التي تضمنها تقرير اللجنة الوزارية واللجنة الإشرافية والمتمثلة في اعتماد كشوفات مرتبات شهر يونيو ٢٠٠١م كأساس توحيد مرتبات موظفي وزارة التربية والتعليم الذي تم دمجه بما كان يسمى بالمعاهد العلمية وعلى وزارة التربية والتعليم مسؤولية اعداد كشوفات المرتبات ابتداء من شهر اغسطس ٢٠٠١م وعلى وزارة التربية من خلال القطاع المختص استكمال مهام الدمج وفقاً للمنهجية المعدة والتي تم من خلالها تنفيذ قراري مجلس الوزراء رقم ٩٣- ١٥١ لعام ٢٠٠١م.

استيعاب كافة الموظفين في هياكل قطاع التربية

وبعد صدور ذلك القرار تم استيعاب جميع موظفي ماكان يسمى بالمعاهد العلمية سابقاً في هياكل قطاع وزارة التربية والتعليم بحسب ماكانوا يشغلون من وظائف وتم تحويل المعاهد إلى مدارس تدرس المنهج الموحد المعد من قبل اللجنة العليا للمناهج التابعة لوزارة التربية والتعليم منهياً بذلك عهداً من التعليم المزدوج استمر لأكثر من ثلاثة وعشرين عاماً فاتحاً المجال أمام عهد جديد موحد الرؤى والفكر في منهج واحد وعلى هدف واحد.

المراجع:

القرار الجمهوري وقرارات مجلس الوزراء- مركز البحوث والتطوير التربوي.

المناهج الموحدة جسدت الولاء الوطني وعززت الوسطية والاعتدال وواكبت الحداثة والتطور

توحيد التعليم لا يقل أهمية عن إنجاز الوحدة المباركة

ماذا أعدت وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي الجديد

أيام قليلة تفصلنا عن بدأ العام الدراسي الجديد ٢٠٠٦- ٢٠٠٧م ومع بداية العام الدراسي الجديد بدت بعض الأسئلة تساور أولياء الأمور والطلاب.

ما هو الجديد في هذا العام وهل ستخدم العملية التعليمية أم سيظل هذا العام كسابقه؟؟

نقص الكتب المدرسية خصوصاً في المديريات والمدارس البعيدة رغم تأكيد وزارة التربية والتعليم أنها تطبع الكتب الكافية لتغطية الاحتياج اللازم لكافة مدارس الجمهورية وسيتم توزيعها قبل بداية العام الدراسي على جميع المدارس في الجمهورية حسب إحصائيات وكشوفات ترفع إلى المطابع من الجهات المختصة في مكاتب التربية والتعليم.

أما الأثاث المدرسية فلا يتوافر منها إلا القليل فهناك طلاب يفترشون الأرض رغم وجود مؤسسة بكل إمكانياتها وتجهيزاتها لإنتاج الكراسي الخاصة بالطلاب.

وهناك خطط سنوية لتغطية الاحتياجات ومازال العجز قائما إلى الآن.

الهموم والمتطلبات والاحتياجات كثيرة على وزارة التربية والتعليم خصوصاً مع تزايد اعداد الطلاب والطالبات والإقبال على التعليم في المناطق الريفية وهنا تبرز تساؤلات ماهي خطط الوزارة لمواجهة الإقبال المتزايد وهل هذه الخطط تلبي احتياجات تطوير العملية التعليمية والتربوية وتعالج الإشكاليات التي تظهر مع بداية كل عام دراسي .

شايع فيصل

بانوراما التربية

وزير التربية: ٤٥٠ ألف مقعد مدرسي مزدوج ستوزع خلال هذا العام الدراسي

الجوفي

أكد الاستاذ الدكتور عبدالسلام الجوفي وزير التربية والتعليم أن الاتفاقية التي وقعتها وزارة التربية والتعليم لانتاج ٤٥٠ ألف مقعد مزدوج خلال العام الحالي تهدف إلى توفير الكراسي لكل طالب ملتحق بالتعليم.

وأشار إلى أن الوزارة رفعت خلال العام الدراسي ٢٠٠٦م- ٢٠٠٧م شعاراً لكل طالب كرسي وهدفت من هذا الشعار إلى توفير الكراسي لكل طالب بهدف الارتقاء بمستوى التعليم ومواكبة التطورات التي يشهدها قطاع التعليم في بلادنا.. ونوه إلى ان تلك الكمية من الكراسي ستوزع على مختلف المدارس التي مازالت بحاجة إلى كراسي وخاصة مدارس الفتيات والمدارس المنتشرة في ريف اليمن.. موضحاً ان العام الدراسي الحالي سيشهد توفير مزيد من التجهيزات والمستلزمات المدرسية بهدف تحسين التعليم سيتم خلال هذا العام توزيع مايزيد على ٤٥٠ مختبراً مدرسياً وتوزيع العديد من معامل الحاسوب سعياً من الوزارة إلى وصول الحاسوب لكل طالب ملتحق بالتعليم.

الجوفي: ٥٧٦ مليون ريال للمتظلمين وفوارق لـ ٨٩٣٨ حالة

وقال وزير التربية والتعليم أن الوزارة قد استكملت إعداد الكشوفات الخاصة بنقل الحالات المتبقية إلى الهيكل العام للأجور والمرتبات مشيراً إلى ان هذه الحالات هي ما تم معالجتها مما تبقى من حالات لم تنقل إلى هيكل الأجور وبعض تلك الحالات لها فوارق وايضاً الوظائف الجديدة للعام ٢٠٠٥م.

وقال ان الكلفة المالية لتنفيذ هذه الحالات تقدر بـ ٥٧٦ مليون ريال لعدد ٨٩٣٨ حالة.. منوهاً ان الوزارة تقوم حالياً بمتابعة وزارة المالية لتعزيزها بالمبلغ المذكور وسيتم عكسها على كشوفات مرتبات شهر سبتمبر القادم.

وتجدر الاشارة إلى ان وزارة التربية نفذت أول نقل إلى الهيكل بمبلغ ١.٥٥٦.٠٥٧.٢٦٤ ريال ثم نفذت الفوارق لعدد ٣٨٢٢ بمبلغ ١١.٦٤٤.٥٧٢ ريالا ثم تظلمات لعدد ٢٤٩٢٥ بمبلغ ٧٠.٠٥١.٤٣١ ريالا بقت حالات نقص بيانات ومجازين لعدد ٦٥٤٤ بمبلغ ٥١.٧٠٢.٦٦٤ ريالا ثم نقلت بالغي أحد الأجلين لعدد ٢٣٧٩ بمبلغ ٢٥.٩٨٤.٨٨٨ ريالا.

بن حبتور: ١٤,٧٩٠,٩٩١ دولاراً لتدريب ١٥٤,٦٤٣ معلماً ومعلمة خلال العام ٢٠٠٦م

بن حبتور

أوضح الاستاذ الدكتور عبدالعزيز صالح بن حبتور وزيرالتربية والتعليم أن الوزارة ممثلة بقطاع التدريب والتأهيل ستدرب خلال العام الحالي ٢٠٠٦م عدد ١٥٤٦٤٣ معلما ومعلمة بكلفة ١٤.٧٩٠.٩٩١ دولاراً يمول منها مشروع توسيع التعليم الأساسي ٢.٣٨٦.٣١٢ دولارا لتدريب ٢٨٥٧٧ معلما ومعلمة فيما يمول منها مشروع تطوير التعليم الأساسي ١٠.٧٠٢.١٣٨ دولاراً لتدريب ١٠٣٠٣١ معلما ومعلمة ويمول الباقي مشروع المسار السريع بكلفة مالية ١.٧٠٢.٥٤١ دولاراً لتدريب ٢٣٣١٥ معلما ومعلمة مشيراً إلى ان الانشطة التدريبية تشمل تدريب ٦٨٢٢٥ معلما ومعلمة من معلمي الصفوف ١- ٣ وتدريب ١٩٤٣١ معلما ومعلمة من معلمي الصفوف ١- ٦ تدريب ٢٨٦٣٨ من معلمي التخصصات ٤- ٩ وتدريب ٦٠٤٤ موجهاً وموجهة وتدريب ٢٣٩١٢ من مديري ووكلاء المدارس وتدريب١٧٠٠ معلم ومعلمة على برامج نوعية وتدريب ٥٦٠٠ معلم ومعلمة على المدارس المحورية وتدريب ٧٣٨ من كادر الوزارة والتدريب لدعم القدرات الادارية والفنية للوزارة ولقطاع التدريب.

ولتحسين وتطوير أداء النظام التعليمي سيتم تدريب ٣٥٥ من كوادر الوزارة مع تجهيز البنية التحتية للمؤسسات التدريبية المحلية وتزويد مكاتب التربية بالمحافظات والمديريات بالات تصوير وفاكسات وأجهزة حاسوب وتجهيز البيئة التحتية للمؤسسات التدريبية مركزياً وتزويد الادارة العامة للتدريب بالمعدات والبرامج والأنظمة المطلوبة للأرشفة وتزويدها ايضا بالمراجع الفنية التخصصية.

بتكلفة ٤٨ مليوناً خط انتاج جديدة لمؤسسة الأثاث

الكحلاني

دشن الاخوان الاستاذ أحمد الكحلاني محافظ محافظة عدن والاستاذ الدكتور عبدالعزيز بن حبتور نائب وزير التربية والتعليم الخط الانتاجي الجديد للمؤسسة العامة للأثاث والتجهيزات المدرسية وفي تصريح لبن حبتور أشار فيه أن تكلفة تجهيز هذا الخط بلغت ٤٨ مليون ريال وطاقته الانتاجية تصل إلى (٣) آلاف كرسي مزدوج في اليوم.

واشار إلى ان هذه الخطوة تأتي في أطار سعي الوزارة إلى تطوير عمل المؤسسة حتى تستطيع تغطية متطلبات التعليم في اليمن والتصدير إلى الدول المجاورة.

من جهته أكد الاستاذ فضل الهلالي المدير العام للمؤسسة العامة للأثاث والتجهيزات المدرسية على ان المؤسسة تسعى لمواكبة التطوير والحداثة في الآلات المستخدمة في صناعة الأثاث وتجهيز المؤسسة بأفضل الآلات الموجودة حتى تستطيع المؤسسة مواكبة التطور الموجود في العالم وان تكون قادرة على المنافسة في السوق وتلبية احتياجات التعليم منوهاً ان مشروع الآلات الجديدة التي تدار بشبكة الكمبيوتر والذي بلغ تكفلتها حوالي مائة مليون ريال سيتم افتتاحه في العام القادم بالإضافة إلى خط انتاجي جديد بكلفة تزيد على ٢٥٠ مليون ريال. مشيراً أن المؤسسة تسعى إلى تصدير منتجاتها إلى المملكة العربية السعودية في العام القادم.

إعفاء من الرسوم الدراسية

اصدر وزير التربية والتعليم أ.د. عبدالسلام محمد الجوفي تعميماً إلى محافظي المحافظات نص على تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم ٤١ للعام ٢٠٠٦م بشأن إعفاء التلاميذ في الصفوف ١- ٣ للمرحلة الأساسية من الرسوم المدرسية وإعفاء التلميذات في الصفوف ١- ٦ للمرحلة الأساسية من الرسوم المدرسية وطالب التعميم التوجيه بالعمل بهذا القرار.

تدريب معلمي التخصصات ٤ _ ٩

نظم قطاع التدريب والتأهيل في الأيام الماضية دورة تدريبية لتدريب معلمي التخصصات ٤ -٩ وفي ذلك أوضح الاستاذ محمد زبارة وكيل قطاع التدريب والتأهيل في وزارة التربية والتعليم أن هذه الدورة تهدف إلى تدريب معلمي التخصصات القرآن الكريم _ الإسلامية- اللغة العربية والاجتماعيات والرياضيات والعلوم على أساليب وطرائق التدريس الأمثل وكيفية استيعاب المنهج بمتغيراته التطويرية التي تواكب التطور والحداثة في عالم التكنولوجيا والمعرفة.. مشيراً إلى ان هؤلاء يمثلون نخبة ممن تم اختيارهم وفق معايير دقيقة ليكونوا نواة التدريب ووسيلته في الميدان التربوي.

تجدر الاشارة إلى ان هذه الدورة استمرت لمدة ١٢ يوماً وشارك فيها ٢٥٤١ متدرباً قام بتدريبهم ٢١٠ مدربين وشملت سبع محافظات من محافظات الجمهورية.

مع الوزير للقضاء على الفساد

مجاهد الحضراني

التعامل مع المال يحتاج إلى تقويم النفس وردعها عن نزواتها وتحويلها إلى جوهرة نقية مشرقة للبدن خالية من الصفات الذميمة متخلقة بأخلاق حميدة ولا يتحقق ذلك الا بالابتعاد عن كل اشكال الإرضاء للنزوات والحاجات المادية وان نخضع كل تعامل مع المال للأمر الأخلاقي الذي يحض الشخص على القناعة والنزاهة والشفافية.

رسالة إلى العاملين في الشؤون المالية:

وهنا يجب على من يعملون في الشؤون المالية والصناديق أن يشعروا بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم وأن يبعدوا أنفسهم عن مطامع الدنيا وحب جمع المال وأن يدربوا أنفسهم على حقيقة أنهم مؤتمنين على مصالح الأمة وأن الأمانة التي القيت على عاتقهم هي من أكبر الأمانات ومن أخطرها وانها حمل ثقيل ستسائلهم عنه الأمة يوم القيامة إذا قصروا وأهملوا في اداء أمانتهم، وعليهم أن يعلموا أن تلك الأمانة تقتضي إنجاز حقوق الآخرين وعدم وضع العراقيل غير المبررة واعطاء كل ذي حق حقه والحفاظ على كل مال يخص الاخرين وألا يكون كل همهم جمع المال من مصادر مشروعة أو غير مشروعة لأن المال الذي أؤتمنوا عليه هو مال عام هو يخص كل مواطن يمني.

نحن مع توجه وزير المالية:

نحن ندرك جيداً توجهات وزير المالية د. سيف العسلي نحو الإصلاح ومحاربة الفساد اينما كان ويجب أن ندعم هذا التوجه الذي يحارب الفساد تلك الآفة التي ظلت تنخر في اقتصادنا وفي مستقبلنا ومستقبل بلدنا آفة الكل يشكو منها ولا يمكن أن تنهض بلدنا بدون محاربة هذه الآفة وحرص وزير المالية على تطبيق الأنظمة والقوانين على كل العاملين في المال العام هو البداية الصحيحة نحو تحقيق الإصلاح المالي كون تطبيق الأنظمة والقوانين على كل العاملين في المال العام، وهو البداية الصحيحة نحو تحقيق الإصلاح المالي كون تطبيق النظام والقانون عليهم يجعلهم يؤدون واجبهم بكل شفافية ونزاهة وشعور بالمسؤولية وأن أي مخالفة للنظام والقانون ستجعلهم قيد المحاسبة والمسائلة القانونية .

أخي الشاب
المخدرات تبدأ بتجربة وتنتهي بجريمة
إدارة مكافحة المخدرات
أمن م/عدن